

الاكتفاء الغذائي والآمن القومي العربي

د. مصطفى فايز
أستاذ الطب البيطري
جامعة قناة السويس



تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من مائة ألف شخص معرضون للموت جوعاً كل يوم وأن أمراض سوء التغذية ستودي بحياة عدد مماثل في نفس اليوم وسيتعرض حوالي مليون نسمة من الرجال والنساء والأطفال للبؤس والحرمان والضعف الجسماني والتخلف العقلي الناتج عن الجوع ونقص التغذية بما يتراوح ما بين عشرة وعشرين مليون نسمة سنوياً.

في تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) أن ثلث أطفال العالم يموتون جوعاً قبل أن يبلغوا الخامسة من

إن عدم التوازن بين الموارد الطبيعية وزيادة السكان ونمو احتياجات الإنسان والتباين البيئي والمناخي والبيogeographic للمكان والتوزيع غير العادل للمصادر الأولية.. تعتبر عناصر المشكلة الغذائية، ناهيك عن سيطرة فئة قليلة من دول العالم على موارد إنتاج الغذاء بالترغيب والإغراء تارة وبالترهيب والقوة تارات أخرى !!

إن ٦٠٪ من سكان العالم ينتجون ٣٠٪ فقط من الغذاء في حين أن ٤٠٪ من سكانه ينتجون ٧٠٪ من الإنتاج العالمي للغذاء.

يمثل الغذاء بجانب الكسائ والمأوى الأركان الأساسية لاستمرار الحياة بأمان، ومن أجل أن تتواصل مسيرة التنمية البشرية والاجتماعية خاصة في مجالات الصحة والتعليم والتحضر والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. كان الإنسان الأول يخشى الموت جوعاً لذلك تعلم عادة الجمع والالتقاط وذلك بتخزين بعض المواد الغذائية في حفر يحضرها ليعود إليها عند الحاجة وهو ما يطلق حديثاً «الادخار». الـاكتفاء الغذائي يعني القدرة على إنتاج ما يكفي من الأغذية لتلبية احتياجات السكان من الغذاء أو أن تكون لديه الأموال الكافية لشراء هذه الاحتياجات من الأسواق، في حين أن الأمان الغذائي يرتبط بمدى توافر مخزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع البلد اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء أو في حالة حصول ذلك على المواد الغذائية التي تنقصه عن طريق استيرادها من الخارج.



**أضحي الغذاء سلاحاً بين الدول..
بعد أن أضْمحلت عناصر القيم والفضيلة
والأَخلاق.. وطفت على المجتمعات والأفراد
الأنانية وعدم التعاون**

وحوالى خمسة ملايين طفل تحت سن الخامسة يعانون سوء التغذية والديه (مع ملاحظة أن الأعمار بيد الله) وأن ١٥٪ من العرب لا يتوقع لهم الحياة أكثر من أربعين عاماً، ٦٠ مليوناً من العرب البالغين يتوقع أن يعيش ١٧ سنة أكثر من وأربعة ملايين طفل غير ملتحقين بالمدارس وأن ٥٠٪ من النساء العربيات البالغات أميات!! إن صادرات جميع الدول العربية غير البترولية تساوى صادرات فنلندا التي يبلغ عدد سكانها خمسة ملايين نسمة، في حين أن الرأسمال العربي المستثمر في الخارج يزيد على ٣٥٠ مليار دولار أمريكي مقارنة مع اجتذاب الدول

أعمارهم بسبب سوء التغذية وأن حوالى ٢٥٠ مليون نسمة يعانون نقصاً خطيراً في التغذية.

الغذاء.. سلاح العصر

لقد أضحي الغذاء سلاحاً بين الدول بعد أن أضْمحلت عناصر القيم والفضيلة والأَخلاق وطفت على المجتمعات والأفراد الأنانية وعدم التعاون وغطرسة القوة والظلم والعدوان؟!

على كل حال ففي دراسة عن التنمية البشرية والنمو في الوطن العربي أعدها ريتشارد جولي المستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية. ورد أن العمر المتوقع للفرد زاد ١٧ عاماً عن مثله في عام ١٩٦٠م وأن الطفل العربي

الغذائية تكمن في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية مع قلة الإنتاج، إضافة إلى زيادة أسعار المواد الغذائية من الدول المصدرة سواء لأسباب اقتصادية أو سياسية أو غيرها!!.

تدهور الإنتاج الزراعي العربي: كما أن الهبوط المستمر لانتاجية الفلاح العربي نتيجة لاستعمال أساليب بدائية أو تقليدية غير متطرفة وتدهور الثقافة الزراعية وقلة استعمال المخضبات والمكائن الزراعية والتقنية الحديثة سواء في الرى أو الزراعة واستخدام البذور وقلة الحصول التجريبية والمزارع البحثية وتربية الفلاحين.. كل هذه العوامل ساعدت على تدهور الإنتاج الزراعي في الدول العربية.

العربي من اللحوم الحمراء والأسماك!!

إن قضية النقص الغذائي في الدول العربية تحتاج إلى استثمارات كبيرة في الزراعة، مع التوظيف الأمثل للقدرات والخبرات العربية والوطنية حيث إن الفجوة

العربية لأقل من ٣٪ من الاستثمار الأجنبي.

إستراتيجية طموحة

إن اعتماد الوطن العربي على استيراد الغذاء سيتضاعف ثلاث مرات في الأعوام المقبلة إذا لم ننتبه ونبداً استراتيجية واقعية وطموحة ففاعلة يتعاون الجميع على تنفيذها.

إن نصيب الفرد العربي على الواردات الغذائية سيزيد من مائة دولار أمريكي إلى ٣٠٠ دولار سنويًا.

السكان في الوطن العربي بشكل عام يعتمدون على المصادر النباتية لتأمين ما يحتاجونه من بروتينات وسعرات حرارية وتنراوح حاجة الإنسان من الطاقة الغذائية في اليوم ما بين ٢٤٠٠ - ٢٦٠٠ كالوري منها ٢٢٥٠ كالوري من مصادر نباتية ٢٣٠ كالوري من مصادر حيوانية.

إن الفرد العربي يستهلك حوالي مرة ونصف ما يستهلكه الفرد الأمريكي من القمح والأرز، في حين أن الفرد الأمريكي يستهلك من اللحوم ومنتجاتها حوالي ثلاثة أضعاف ما يستهلكه الفرد العربي وعشرة أضعاف ما يستهلكه الفرد العربي من البيض وضعف ما يستهلكه الفرد العربي من الحليب ومنتجاته، ويستهلك الفرد الأمريكي سبعة أضعاف ما يستهلكه الفرد



ويمكن أن نذكر بعض ملامح السياسة والخطة أو الاستراتيجية العربية لتحقيق هذه الأهداف الحيوية في التالي:

- تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي عن طريق التثقيف والتدريب المستمر.
- وضع قاعدة معلومات للموارد الطبيعية في المنطقة العربية لإيجاد ترابط عضوي لأجهزة الإنتاج الزراعي والحيوانى.
- توفير البذور الملائمة للبيئة العربية وكذلك توفير السائل المنوى المناسب لحيواناتنا وتحقيق تطور تكنولوجي والأخذ بالمعايير العلمية.
- تعزيز زيادة الإنتاج الزراعى والحيانى أفقياً ورأسيًا.
- التوسع فى إنتاج الأسماك والثروة الحيوانية (تحسين أسلوب الرى ومكافحة الآفات والأوبئة - استخدام أعلاف محلية).
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية والمعارف العالمية في مجال التنمية الزراعية.
- التكامل الفني والمالي وتبادل الخبرات وفتح الأسواق الزراعية بين الدول العربية.
- وضع آلية تنفيذية وبرامج زمنية محددة للتكامل العربي في مجال الغذاء.

إذا خلصت النيات «الأرض - المياه - العمالة - رؤوس الأموال - الأسواق».

لقد ساعد العلم والقفرزات التكنولوجية المتلاحقة على الإنسان سهل التكيف مع البيئة وتحقيق ذاته وطموحاته، فيمكن التغلب على الظروف المناخية المتغيرة باستخدام الزراعة الحممية، ويمكن مواجهة ندرة المياه باستخدام الرى بالتنقيط أو الرى بالرش، ويمكن الزراعة في وسط مائى أى زراعة بدون تربة (Hydro ponic) أو وسط هوائى (Air ponic) كما يمكن معالجة التربة الرملية وتحلية مياه البحر واستخدام نباتات وزراعات تقوم على المياه المالحة وتوظيف الهندسة الوراثية في الزراعة والمحاصيل، والتدريب المتواصل للكوادر والأيدي العاملة والاستفادة بالخبرات العالمية ونتائج الأبحاث العالمية في الزراعة.

خطة عربية لتحقيق الأهداف الحيوية:

إن تحقيق تنمية زراعية وحيوانية وداجنة وسمكية ، سوف يؤدي إلى الاكتفاء الذاتي ويؤمن القرار العربي ليس بالحلم أو الأمانى البعيدة المنال، فجميع معطيات وعوامل النجاح متوافرة.

ناهيك عن عدم التكامل بين الدول العربية لاستخدام الفائض في دولة ما لسدده في قطر آخر؛ مثل العمالة والمياه والأراضي ورؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا الحديثة في زراعاتها مثل تكثيف الإنتاج الزراعي حيث وصلت نسبة التسميد للأراضي حوالي ٣٨٧ كجم للهكتار (الهكتار يساوى ٤ فدان).

إن إعطاء الأولوية المطلقة للصناعة في سياساتنا التنموية يحتاج إلى إعادة نظر لأسباب كثيرة لا مجال هنا لسردها، فقط نذكر أن قدراتنا التنافسية في مجال الصناعة وخبراتنا التكنولوجية في الوقت الحالى على الأقل لا ترقى إلى مصاف الدول المتقدمة، فما زلنا نستورد التكنولوجيا ولا ننتجه!! فالصناعة الحقيقة القادرة على التنافس العالمي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وعدم وجود تكامل عربي حقيقي ومخلس يساعد كثيراً على زيادة الهوة بين الرغبات والأمانى والواقع الملموس.

الوطن العربي عليه أن يركض ليسد الفجوة في مجال الغذاء «فمن لا يملك قوته لا يملك قراره» والبيئة العربية صالحة للاكتفاء الذاتي وتأمين الوطن العربي من الاخطار، فعناصر النجاح متوافرة